● أخبار قصيرة

تطوير خطوط الإنتاج يعزز الاكتفاء الذاتي

أكد وزير التعاون والعمل والرفاه الاجتماعي أن تشغيل خطوط الإنتاج المحلية سيساهم في تقليل الاعتماد على واردات العديد من السلع والمنتجات المماثلة، ويكمل سلسلة الإنتاج المحلي.

جاء ذلك خلال مراسم افتتاح المرحلة الأولى من مشروع تطوير مجموعة «بارز» الصناعية في كرمان، حيث أشار أحمد ميدري إلى أن هذه الوحدة لإنتاج الإطارات تتحمل مسؤوليات إجتماعية في مجالات السلامة والفنية والمهنية، ولها تأثير كبير ومباشر على حياة الناس وتكاليفهم، معربًا عن شكره لكل من يعمل بجد لضمان استمرار عجلة الإنتاج.

وأوضح: أنه من خلال تشغيل هذه الخطوط، يمكننا أن نتخلص من الاعتماد على استيراد العديد من السلع والمنتجات المماثلة، مما يسهم في إكمال سلسلة الإنتاج المحلي. وأشار إلى أن هذه الخطوة ستؤدي أيضًا إلى تقليل واردات المواد الأولية.

زيادة بنسبة ٢٧٪ في تصدير السلع إلى كازاخستان

سجلت قيمة صادرات السلع من الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى كازاخستان نمواً بنسبة ٢٧٪ في العام الإيراني الماضي (انتهى ٢٠ مارس).

وأعلنت السفارة الإيرانية في آستانا، نقلاً عن مصلحة الجمارك الإيرانية، أن صادرات السلع الإيرانية إلى كازاخستان سجلت نمواً بنسبة ٢٧٪ في العام الماضي مقارنة مع العام الذي سبقه. وتابعت: إن قيمة تصدير السلع الإيرانية إلى جمهورية كازاخستان تبلغ ٢٧٨ مليون دولار خلال الفترة المذكورة، محققة نمواً بنسبة ٢٧٪. بينما وصلت قيمة توريد السلع من جمهورية كازاخستان إلى ٦١ مليون دولار، وهذا يدل على إرادة حكومتي البلدين لتوسيع التعاون التجاري المشترك بينهما.

٢٧/٥ تريليون دولار.. قيمة الموارد الطبيعية للبلاد

قال رئيس مؤسسة الجيولوجيا والتنقيب المنجمي: إن قيمة الموارد الطبيعية لإيران، بما فيها النفط والغاز والمناجم والبحر والغابات، تبلغ نحو ٢٧/٥ ترليون دولار، لتحتل إيران بذلك المركز الخامس عالمياً في هذا المجال.

وأضاف داريوش إسماعيلي، على هامش زيارته لمتحف الجيولوجيا بمشهد (شمال شرق): إن قيمة الموارد المنجمية تصل إلى ما لا يقل عن ألف و ٤٠٠ مليار دولار، وحتى أنها قابلة للزيادة إلى ١٠ آلاف مليار دولار. وأكد أنه سيتم قريباً تنفيذ المشروع الوطني لنقل المساحات المنجمية للقطاع الخاص بهدف تعزيز التنقيب واستقطاب الاستثمارات في قطاع المناجم.

تتيح فرصاً جديدة لتنمية التجارة، وتنفيذ المشاريع المشتركة، وتطوير التعاون التجاري

بدء سريان إتفاقية التجارة الحرّة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي

إصدار ترخيص لافتتاح أول فرع لبنك روسي في إيران.. ووفد تجاري إيراني يزور روسيا

دخلت إتفاقية التجارة الحرة الشاملة بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والاتحاد الأوراسي حيز التنفيذ اعتباراً من يوم الخميس (١٥ أيار/ مايو الجاري).

وبحسب المركز الروسي للتصدير، فإنه مع دخول إتفاقية التجارة الحرة حيز التنفيذ، ستتمتع جميع السلع المنتجة في روسيا تقريباً بشروط تفضيلية عند دخولها إلى السوق الإيرانية. وتتيح الإتفاقية فرصاً جديدة لتنمية التجارة، وتنفيذ المشاريع المشتركة، وتطوير التعاون التجاري والاقتصادي، وفقاً لبيان صدر عن المركز. وأضاف البيان: إنه بالإضافة إلى إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات، اتفقت أطراف الإتفاقية على عدم تطبيق قيود كمية على استيراد السلع، فضلاً عن تبسيط وتسريع الإجراءات الجمركية.

وأكد مدير التعاون الدولي وتنمية الصادرات بالمركز الروسي للتصدير «يشكل التحول لنظام التجارة الحرة خطوة محورية لتعزيز التعاون التجاري والاقتصادي طويل الأمد بين روسيا وإيران، بما يتوافق مع الشراكة الاستراتيجية بين البلدين. ومنذ ٢٠١٩، تضاعف حجم التبادل التجاري بموجب الإتفاقية المؤقتة، ولدينا كل الأسس لمضاعفة الحجم مرة أخرى وتنويعه».

يذكر أن إتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي تم توقيعها في ديسمبر ٢٠٢٣.

افتتاح أول فرع لبنك روسي في إيران

وفي إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية بين طهران وموسكو، تمّ بالتعاون مع البنك المركزي الإيراني، إصدار ترخيص لافتتاح أول فرع لبنك روسي في إيران. وفي هذا المجال سيتم قريباً تأسيس فرع «مير بيزنس بنك» الروسي في طهران. ويحصل هذا في أعقاب اللقاء الرسمي بين رئيسي إيران وروسيا في مطلع العام الحالي والتوقيع على المعاهدة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين.

وفد تجاري إيراني يزور روسيا

من جانبه، أعلن السفير الإيراني في روسيا أن وفداً تجارياً إيرانياً كبيراً سيتوجه إلى موسكو الأسبوع الجاري برئاسة رئيس غرفة التجارة.

وقال كاظم جلالي، الخميس، خلال كلمته في الاجتماع الخامس للتعاون الإعلامي بين إيران وروسيا: إن تعزيز التعاون الإعلامي بين البلدين يمهد الطريق لازدهار التعاون الثنائي.

وأشار جلالي إلى أنه يجب أن نسير في اتجاه أن يكون الرأي العام داعماً لعلاقات البلدين؛ وفي هذا الصدد فإن التعاون بين وسائل الإعلام في البلدين ضروري.

واستذكر السفير الإيراني، مع الإشارة إلى إرادة قيادي البلدين لتعزيز العلاقات الثنائية ورفع مستوى هذه العلاقات إلى مرتبة استراتيجية من خلال توقيع معاهدة شاملة، أهمية دعم النخب لهذا المسار ودور وسائل الإعلام في ازدهار قدرات التعاون. وأوضح: أن طهران وموسكو تتابعان حالياً مشاريع كبيرة مثل ممر الشمال - الجنوب الدولي ومشروع نقل الغاز الروسي إلى إيران، معتبراً تنفيذ إتفاقية التجارة الحرة بين إيران والاتحاد الاقتصادي الأوراسي وإلغاء التعريفات الجمركية لنحو ٩٠٪ من السلع بمثابة تمهيد لزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين. وأشار جلالي إلى أن وفداً تجارياً إيرانياً كبيراً سيتوجه إلى موسكو الأسبوع الجاري برئاسة رئيس غرفة التجارة، وقال: مجموع الظروف تبشر بمستقبل مشرق لعلاقات إيران وروسيا.

الدولار والذهب والتبغ أكبر الخاسرين..

كيف تفاعلت الأسواق مع دخول الاتفاق التجاري الصيني - الأميركي حيز التنفيذ؟

رغم أجواء التفاؤل التي سادت العديد من أسواق المال عقب دخول الاتفاق الصيني - الأميركي حيز التنفيذ، إلا أن الدولار والذهب لم يستفيدا من تلك الأجواء، حيث شهدا تراجعاً مع انخفاض إقبال المستثمرين على أصول الملاذات الآمنة بفعل انحسار التوتر التجاري حول العالم.

كذلك، خسرت الشركات الأميركية المصنعة للسجائر ومنتجات التبغ التي تُعتبر ملاذاً آمناً في أوقات الأزمات.

وتنفست الأسواق الصعداء، الأربعاء، عقب دخول الاتفاق الصيني - الأميركي حيز التنفيذ، وتراجع الإقبال على أصول الملاذات الآمنة، ومنها الذهب، بفعل انحسار التوتر التجاري، فيما تترقب الأسواق مجموعة أخرى من بيانات التضخم للحصول على مؤشرات بشأن مسار سياسة مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي).

وكان سريان الهدنة التجارية بين الولايات المتحدة والصين قد بدأ الأربعاء الماضي مع دخول الاتفاق التجاري حيز التنفيذ، برفع جزء من الرسوم الجمركية الإضافية المفروضة بين البلدين، ما يشكل هدنة في الحرب التجارية بين واشنطن وبكين التي هزت الاقتصاد العالمي، فيما قال الرئيس الأميركي دونالد ترامب إنه يمكنه تصور نفسه يتعامل مباشرة مع الرئيس الصيني شي جين بينغ بشأن التفاصيل النهائية لاتفاق تجاري أميركي - صيني.

وخفض ترامب الرسوم الجمركية على الطرود الصغيرة المرسلة من الصين وهونغ كونغ إلى الولايات المتحدة، وذلك بعد إعلان أكبر اقتصادين في العالم خفض الرسوم الجمركية على سلعهما لمدة ثلاثة أشهر. وأعلنت واشنطن وبكين، الاثنين، خفضاً كبيراً جداً في هذه الرسوم الجمركية المضادة، في إطار سعيهما لإنهاء الحرب التجارية التي هزت الاقتصاد العالمي وأثارت قلق الأسواق المالية. وقال عملاقا الاقتصاد إنهما اتفقا على تعليق معظم الرسوم الجمركية على سلعهما لتسعين يوماً، في انتظار مزيد من المفاوضات، بعد محادثات جرت بنهاية الأسبوع في جنيف.

تفاؤل أميركي

وأعرب ترامب، الأربعاء، عن تفاؤله بالتوصل إلى اتفاق تجاري مع الصين، مؤكداً أن العلاقات معها جيدة للغاية، قبيل تعليق الرسوم الجمركية المرتفعة التي فرضتها كل من الدولتين على الأخرى.

وقال ترامب خلال مقابلة مع قناة «فوكس نيوز» على متن طائرة الرئاسة في أثناء قيامه بجولة في منطقة الخليج الفارسي: «لدينا إطار عمل لاتفاقية قوية جداً مع الصين».

وأوضح أن علاقته بالرئيس الصيني شي جين بينغ كانت دائماً متميزة، إلا أنها تأثرت بسبب جائحة كوفيد-١٩، وأردف قائلاً: «لطالما جمعتني علاقة رائعة بالرئيس الصيني، وأنا أكنّ له احتراماً كبيراً، وسنرى كيف ستتطور الأمور مستقبلاً».

وبموجب الاتفاق التجاري، رفعت الصين والولايات المتحدة، الأربعاء، لمدة ٩٠ يوماً الجزء الأكبر من الرسوم الجمركية الإضافية المتبادلة بينهما، ما يشكل هدنة في الحرب التجارية المرهقة بين البلدين التي أحدثت اضطرابات كبيرة في سلاسل التوريد والأسواق العالمية.

وستنخفض التعرفات الجمركية التي فرضها ترامب على الصين من ١٤٥٪ إلى ٣٠٪، حيث ستهبط الرسوم الأساسية إلى ١٠٪ من ١٢٥٪، وستظل الرسوم المنفصلة البالغة ٢٠٪، والتي فرضها ترامب بسبب ما وصفه بدور الصين في تجارة الفنتانيل، قائمة. في المقابل، ستخفض بكين الرسوم الانتقامية على السلع الأميركية من ١٢٥٪ إلى ١٠٪.

الدولار يتراجع

وفي أسواق العملات، لم يستفد الدولار من الأجواء الإيجابية التي صاحبت اتفاق التجارة بين أكبر اقتصادين في العالم. وواصلت العملة الأميركية تسجيل الخسائر خلال تعاملات الأربعاء، بعدما تراجعت بأعلى وتيرة لها في أكثر من ثلاثة أسابيع، في ظل بيانات التضخم التي عززت موقف الفيدرالي لتخفيف السياسة النقدية. بينما ارتفع اليورو بنسبة ٠/٦٥٪ عند ١/١٢٦ دولار، وزاد الإسترليني بنسبة ٠/٤٪ إلى ١/٣٣٥٥ دولار، فيما ارتفعت العملة اليابانية أمام نظيرتها الأميركية بنحو ١/١٪ عند ١٤٥/٨١ ين.

وقال فرانشيسكو بيسول، استراتيجي العملات الأجنبية لدى مصرف «آي إن جي» في مذكرة للمستثمرين، إن الدولار لم يحافظ على مكاسبه التي حققها بعد التوصل إلى اتفاق تجاري مع الصين في عطلة نهاية الأسبوع.

وخلال تعاملات يوم الخميس، تراجع مؤشر الدولار، الذي يقيس أداء العملة الأميركية مقابل ست عملات رئيسية أخرى، ٠/١٣٪ ليصل إلى ١٠٠/٨٧؛ لكنه اتجه إلى تسجيل مكاسب أسبوعية ٠/٥٪. ومع ذلك، فقد هبط المؤشر بنسبة تقارب السبعة بالمئة في عام ٢٠٢٥. وأدت سياسات الرئيس الأميركي دونالد ترامب التجارية العنيفة والمتقلبة إلى زعزعة ثقة المستثمرين بالدولار، ما أدى إلى انخفاض حاد في الأصول الأميركية. وبينما عوّضت أسواق الأسهم خسائر إبريل/ نيسان، لا يزال الدولار تحت الضغط.

تباين الأسهم

وعلى مستوى تحركات الأسواق العالمية، فقد شهدت ردود فعل متباينة بعد دخول الاتفاق التجاري المؤقت بين الولايات المتحدة والصين حيز التنفيذ، وسجلت الأسواق الآسيوية مكاسب ملحوظة؛ حيث ارتفع مؤشر هانغ سنغ في هونغ كونغ بنسبة ٢/٣٪، ومؤشر شنغهاي المركب بنسبة ٠/٩٪، وكوسبي في كوريا الجنوبية بنسبة ١/٢٪، فيما شهدت الأسواق الأوروبية تراجعاً طفيفاً؛ حيث انخفضت مؤشرات كاك ٤٠ الفرنسي ٠/٥٪، وداكس الألماني ٠/١٪، وفوتسي ١٠٠ البريطاني ٠/١٪.

وأظهرت العقود الآجلة للأسهم الأميركية استقراراً بعد المكاسب الكبيرة التي حققتها في بداية الأسبوع، حيث ارتفع مؤشر داو جونز، وناسداك بنسبة ٤٪. وارتفعت مؤشرات الأسهم المدرجة في الصين، بعد إعلان إجراءات تنظيمية لتعزيز دعم سوق رأس المال بما يخدم شركات الابتكار في مجالي العلوم والتكنولوجيا، مع متابعة المستثمرين نتائج أعمال الشركات الفصلية.

الذهب يفقد بريقه

وفي أسواق السلع، تراجعت أسعار الذهب يوم الخميس لأدنى مستوى في أكثر من شهر، وهبط المعدن الأصفر في المعاملات الفورية ٠/٨٪ إلى ٣١٥٣/٠٩ دولار للأوقية (الأونصة) بحلول الساعة ٠٣:٠٣ بتوقيت غرينتش بعد أن وصل إلى أدنى مستوى له منذ ١٠ إبريل/ نيسان في وقت سابق من الجلسة. وانخفضت العقود الأميركية الآجلة للذهب واحداً في المئة إلى ٣١٥٦/٩٠ دولاراً.

وخلال تعاملات الأربعاء، انخفضت أسعار الذهب بنسبة ٠/٤٪ إلى ٣٢٣٣ ألف دولار للأونصة، مع انخفاض الطلب على الملاذات الآمنة بسبب تحسن معنويات المستثمرين. كذلك انخفضت أسعار النفط بنسبة ٠/٦٪، حيث بلغ سعر خام برنت ٦٦/٢٤ دولاراً للبرميل، وسط توقعات بزيادة المخزونات الأميركية.

وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في المعنويات، يظل المستثمرون حذرين، نظراً للطبيعة المؤقتة للاتفاق التجاري، الذي من المقرر أن يستمر لمدة ٩٠ يوماً فقط، وترقبهم لتطورات المفاوضات خلال الأشهر الثلاثة المقبلة. ويأمل الكثيرون أن يؤدي هذا الاتفاق إلى تسوية دائمة للنزاع التجاري بين العملاقين الاقتصاديين. ويحذر محللون من خطر إعادة العمل بالرسوم الجمركية بعد ٩٠ يوماً. وقالت يو سو، المحللة الاقتصادية لدى «Economist Intelligence Unit»: إنه «سيكون من الصعب الاستحصال على تخفيضات إضافية للرسوم الجمركية ومازال خطر تصعيد جديد قائماً».

شركات التبغ أكبر الخاسرين

وفي الوقت الذي شهدت فيه الأسواق الأميركية انتعاشاً ملحوظاً مع التفاؤل بالاتفاق التجاري بين واشنطن وبكين، كانت شركات التبغ الكبرى مستبعدة من الارتفاع، رغم أن الشركات الأميركية المصنعة للسجائر ومنتجات التبغ تعتبر عادة ملاذاً آمناً في أوقات التقلبات الاقتصادية والركود.

وتراجعت أسهم أكبر ثلاث شركات تبغ في العالم، وهي: Philip Morris International (الشركة الأم لعلامة Zyn للنيكوتين)، وAltria (المالكة لحقوق Marlboro في الولايات المتحدة)، وشركة British American Tobacco (الشركة المصنعة لسجائر Camel و Newport).

وعلى الرغم من أن الطلب على هذه المنتجات يظل ثابتاً حتى في الأوقات الاقتصادية الصعبة، إلا أن تخفيف التعريفات الجمركية دفع المستثمرين إلى الابتعاد عن هذه الرهانات الآمنة والتوجه نحو أسهم أكثر مخاطرة ونمواً مثل شركات التكنولوجيا والسفر.

وقال استراتيجي صناعة التبغ في شركة Morningstar، كريستوفر إنتون، إن صناعة التبغ لا تتعرض كثيراً للتعرفات الجمركية، حيث إن معظم منتجات التبغ المعروضة على الأرفف الأميركية تُزرع وتُصنع محلياً.

ومع انخفاض احتمالات الركود وخفض التعريفات، تباطأت رغبة المستثمرين في الاستثمار في صناعة التبغ التي تُعتبر محصنة إلى حد كبير من تأثير الرسوم الجمركية.